تحقيق

المعتقلون اللبنانيون في السجون السورية قضية تنكر الدولة وجودها

٢٢٠ مدنياً و٣١ عسكرياً في الملفات والمجهولون أكثر

السلطة تصرّ على توفيتهم وأمهاتهم أبرزن أذونات سورية حديثة بزيارتهم!

استغرب البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير في تصريح له قبل اسبوعين القول ان المعتقلين في السجون السورية قد "توفوا بشحطة قلم"، معتبرا الامر "غير معقول، ولا يصح الا بعد اجراء تحقيق والتأكد منه"، وناشد رئيس الجمهورية "القيام بعمل ملموس مع القيادة السورية للافراج عن كل المعتقلين". ليس البطريرك وحده في هذا الموقف، بل يشاركه فيه كل اللبنانيين، وعلى رأسهم اهالي المخطوفين والمفقودين، اضافة الى جمعيات حقوق الانسان المحلية والعالمية والمنظمات الدولية، ويستغربون تعاطي الدولة اللبنانية في هذه الخفة والاستهتار مع قضايا جوهرية وانسانية وقانونية، وتمس كرامة اللبنانيين وحقوقهم. ويتساءلون: الى متى ستمضي الدولة في ممارسة سياسة النعامة ودفن الرأس في الرمال، والادعاء ان المشكلة غير موجودة، فقط بسبب وجود مصالح سياسية ضيقة وصغيرة؟ وهل تعتقد حقا ان القضية ميتة لمجرد انها ارادت ذلك؟ والى متى يمكن الاهالي والمخطوفون تحمل هذا الاستكبار والتجاهل من قبل السلطات، المسؤولة اولا واخيرا عن حقوقهم وصون كراماتهم؟!

تحقيق مي عبود أبي عقل

يعود عمر هذه المأساة الى اكثر من عشرين عاما خلت بل انها بدأت مع دخول القوات السورية الى لبنان. وفي سياق هذا الوجود منذ عام ١٩٧٦، والاشتباكات من حين الى آخر مع مختلف الفصائل المتحاربة، قبضت القوات السورية على مئات من اللبنانيين (والفلسطينيين) من مختلف المناطق والانتماءات، اما بسبب انضمامهم الى جماعات سياسية تعارض سوريا، او في اعقاب نزاع بين القوات السورية وهذه الميليشيات، اضافة ايضا الى العشرات من العسكريين. ولا تزال اعداد كبيرة من هؤلاء المخطوفين قيد الاعتقال الطويل، والسري في كثير من الاحيان، في السجون والمعتقلات السورية.

وفي الفصل المتعلق بسوريا يقسم تقرير "منظمة العفو الدولية" الصادر العام الفائت طرق الاعتقال ثلاث:

١- الخطف مباشرة على ايدي القوات السورية في لبنان.

٢- الاعتقال بواسطة الميليشيات والاحزاب اللبنانية التي تسلم المخطوفين الى السوريين.

٣- قيام اجهزة الامن اللبنانية بتسليم مواطنين لبنانيين الى السلطات السورية.

سلسلة عذاب

وتشير المعلومات المستقاة من معتقلين أفرج عنهم، ومن تقارير هيئات حقوق الانسان، الى وجود نمط محدد يتبع في معظم حالات الاعتقال: فبعد الاحتجاز والاستجواب لمدة تراوح بين ساعات وايام يخضع المعتقلون خلالها لاستجواب اولي ولانواع مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة، اما يطلق سراحهم او ينقلون بعدها الى سوريا، وهناك ايضا يتم استجواب آخر. في هذه المرحلة يطلق سراح البعض في حال تدخلت شخصيات ذات نفوذ، ولكن يبقى معظم الموقوفين رهن الاعتقال سنوات عدة: وبانتهاء الاستجواب (الذي قد يستمر اشهرا بل سنوات) ينقل المعتقلون الى احد السجون، ويبقون هناك من دون تهمة او محاكمة، وفي افضل الحالات يخضعون الى محاكمات صورية من دون وجود محامي دفاع. وفي كل مرحلة من مراحل التحقيق، ولا سيما الاولى منها، يتعرض الموقوفون لمعاملة سيئة ولانواع مختلفة من التعذيب كل هذا من دون ان يعرف احد من اهلهم او اصدقائهم، وحتى محاميهم اي شيء عنهم.

اما ظروف الاعتقال فبائسة، اذ ان وضع السجون اساسا في سوريا سيئ جدا: غرف ضيقة مظلمة لا تتمتع بأي شروط صحية، رؤية الشمس والنور ممنوعة، طعام سيئ واحيانا تجويع... يخرج بعدها، من حالفه الحظ وبقي حيا مصابا بالسرطان والسل ومختلف الامراض.

اما التهم، في حال توجيهها، فهي كالعادة: التعامل مع اسرائيل، الاعتداء على السوريين، او الانتماء الى تيارات واحزاب تناهض سوريا، ولا سيما "القوات اللبنانية" و"التيار الوطني" والجماعات الاصولية. وهنا تكمن المخالفة القانونية والخروج على كل الاعراف الدولية، التي تميز حالات اعتقال اللبنانيين في سوريا، وهي مخالفات لم يشهدها اي بلد في العالم، كما يجمع محامون وقانونيون ودستوريون.

الانتهاكات

عضو "مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني" المحامي جورج حداد يلخص هذه الانتهاكات بالآتي:

"١ - ان معظم المعتقلين تم خطفهم على الاراضي اللبنانية، وهذا انتهاك لسيادة لبنان.

٢ - لنفترض وقوع جرائم منسوبة الى المعتقلين، وتفترض السلطات السورية انها ارتكبت في الاراضي اللبنانية، فهذا الامر لا يجيز للسوريين نقلهم من لبنان ومحاكمتهم في سوريا، حتى لو طالت هذه "الجرائم المفترضة" اشخاصا سوريين. اذا ارتكب سوريون جرائم ضد لبنانيين في سوريا يحاكمهم القضاء اللبناني، وبالتالي لا تجوز محاكمة لبنانيين في بلد آخر في جرائم ينسب اليهم ارتكابها في لبنان، فهذه صلاحية القضاء اللبناني، وهذا امر ثابت مئة في المئة، وهو مبدأ قانوني يشمل كل البلدان".

من جهته، يؤكد غازي عاد رئيس جمعية "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين" ان "معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق" الموقعة بين لبنان وسوريا، والتي تتضمن بندا عن الامن، لا تحوي اي نصوص تجيز لسوريا او لممثليها العسكريين في لبنان، اعتقال مواطنين لبنانيين او استجوابهم او احتجازهم في لبنان او نقلهم الى سوريا.

من ناحية ثانية، وبموجب الاتفاق القضائي الموقع بين لبنان وسوريا عام ١٩٥١، تنص المادة ٣ منه على ما يأتي: "يجوز للدولة المطلوب اليها التسليم (ونعتبرها في هذه الحالة لبنان) ان تمتنع عنه اذا كان الشخص المطلوب من رعاياها حين ارتكاب الجريمة، على ان تتولى هي محاكمته بموجب اضبارة قضائية تنظمها السلطات القضائية في الدولة الطالبة".

اذن العملية واضحة، ونحن نطالب بتطبيق القوانين. كل التقارير الاجنبية، ومنها التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الاميركية، تقول صراحة ان كل الاتفاقات القضائية الموقعة بين لبنان وسوريا لا تجيز هذه الارتكابات، وان اعمال القوات السورية والمخابراتية في لبنان تتم خارج هذه القوانين. كما ان نقابة المحامين في لبنان، وفي تقريرها الى لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة الصادر عام ١٩٩٧، ذكرت صراحة ان كل الاعتقالات على يد القوات السورية تتم خارج القوانين".

والسؤال الذي يطرح هنا: هل الدولة اللبنانية على علم بما يجري؟ وكيف تسمح لأجهزتها بتسليم لبنانيين الى دولة اخرى؟ وما هي واجباتها في هذه الحال؟

يسارع جورج حداد الى التأكيد انه "في مختلف حالات الاعتقال التي حصلت، ولدينا معلومات عنها، لا يوجد اي حالة تم ابلاغ السلطات اللبنانية والقضاء اللبناني بها رسميا، كالابلاغ بأنه تم اعتقال الشخص الفلاني ونقله الى سوريا، لذلك فهي "لا تعرف" بوجود معتقلين لبنانيين في سوريا، سواء ارتكبوا جرما او لا. وحتى في الحالات التي كانت الاجهزة اللبنانية تسلم الموقوفين الى سوريا، لم يكن الامر يتم عبر القضاء او بأمر رسمي من هذه الاجهزة، بل بواسطة اشخاص ينتمون الى تلك الاجهزة، او بمعطيات تواطؤ امني - مخابراتي يتم بموجبها تسليم مواطنين لبنانيين الى السوريين. طبعا هذه الحالات لا يوازي عددها اعداد الذين قبض عليهم السوريون مباشرة، اما في حال معرفة الدولة بأمر مماثل فعليها طلب استرداد الموقوفين فورا".

كيتل الحايك

تجدر الاشارة الى حالة عرف فيها القضاء اللبناني بوجود معتقل في سوريا ولم يتحرك لاسترداده، عملا بالقانون، وقد نشرتها كل الصحف يومذاك، وهي حالة كيتل الحايك الذي اختطفته قوات سورية قرب المتحف. ففي احدى الجلسات التي كانت تعقدها المحكمة العسكرية برئاسة العميد زيد حلاوي عام ١٩٩٦ في قضية محاولة اغتيال اللواء السوري غازي كنعان والتي كان يحاكم فيها كيتل غيابيا، قامت والدته في وسط القاعة وقالت للقاضي: لماذا تحاكمونه غيابيا، انه موجود في سوريا، استردوه وحاكموه وجاهيا. وهنا سألها القاضي: من تكونين؟ اجابت: انا امه. فطلب اليها التقدم الى القوس وابراز اثباتات لديها، فأبرزت الاذن المعطى لها من السوريين لزيارة ابنها. لكن القاضي رفض اعتباره دليلا او اثباتا. وصدر الحكم غيابيا على كيتل بالحبس ٥ سنوات، وكان ينفذ حكما بالحبس ١٥ عاما في القضية اياها في سوريا.

وبعد سنتين، في ٥ آذار ١٩٩٨ أفرجت سوريا عن ١٢١ معتقلا لبنانيا كان كيتل في عدادهم. وتسلمته مباشرة المخابرات اللبنانية، وجرت محاكمته بتهمة القاء متفجرة على ضريح الرئيس رشيد كرامي خرج منها بريئا. كما استأنف حكم المحكمة العسكرية في قضية غازي كنعان وأعلنت ايضا براءته.

لكن كيتل كان قد خرج من السجون السورية مصابا بمرض السل (شفي منه الان) واضاع سنين عمره بتهم خرج منها بريئا، وتربى أطفاله في ظروف صعبة اجتماعيا واقتصاديا. وهو اليوم في حال عوز وعاطل عن العمل، فمن المسؤول؟ ومن يعوض عليه؟ ولماذا لم تتحرك الدولة والقضاء لحماية مواطنها وابنها وحفظ حقوقه؟

عن رأيه في محاكمات الموقوفين التي تجرى في سوريا يعتبر حداد انه "في معزل عن أي ظرف غير قانوني يتعرض له الموقوفون، يوجد في الاساس بطلان لكل اجراء يتخذ في حقهم في سوريا، لان هناك مخالفة لمبدأ الصلاحية، ويوجد عيب يشوب كل اجراءات المحكمة اللاحقة. وثمة مبدأ قانوني يقول: "ما بني على باطل هو باطل". والمحاكمات التي تجرى في سوريا، اذا كان هناك من محاكمة، تكون ميدانية، ولا حق للموقوف بالدفاع او توكيل محام، كما ان الامر يتم وفقا للقانونين اللبناني والسوري مدموجين، وهذه نظرية قانونية لم نشهد لها مثيلا في العالم: دولتان في سياسة واحدة أمر معقول ربما، اما قضاءان بقانونين يصبحان قانونا واحدا، فهذه بدعة لم تحصل بعدا".

وعن حق التعويض يجيب حداد: "ان حق التعويض المادي والمعنوي للضحايا ثابت وأكيد، لان الاجراء المتخذ في حقهم تعسفي من الاساس، بموجب "الاعلان العالمي لحقوق الانسان" الذي وقعته كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة، اضافة الى نداءات ومعاهدات دولية عدة صادرة عن الامم المتحدة في هذا المجال. قد لا تكون هذه النداءات ملزمة، لكن لا يمكن أي دولة ان تتجاهلها، وإلا تكون بمثابة من يخرج على الشريعة الدولية".

الوالدة عيد: الرئيس قال ان معلوماته تنفي وجود معتقلين في سوريا

السلطات السورية الاعتراف بوجود هذه المشكلة لانها تشكل إدانة لها، أما من الناحية اللبنانية فقد يكون الامر مجرد حجة او تبرير لتقاعس الدولة عن اجراء أي تحقيق في حالات القبض بصورة غير قانونية على مواطنين لبنانيين بأيدي القوات السورية، مما يشكل خرقا للمادتين ١٣ و١٤ من "الاعلان من اجل حماية كل الاشخاص من الاختفاء القسري" الذي تبنته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٩٩٢/١٢/١٨، واللتين تنصان على "واجب الدولة اجراء تحقيقات مستقلة وفاعلة في حالات الاختفاء، وملاحقة مرتكبيها قضائيا".

والسؤال هنا: هل بمجرد انكار الدولة اللبنانية يسقط دورها في القضية؟ وما هو حق الاهالي عليها؟

يجيب جورج حداد: "من واجب الدولة اللبنانية، عبر وزارة العدل، متابعة القضايا القانونية، ولا سيما الجزائية، والمحاكمات للبنانيين اينما وجدوا في العالم. وحق الاهالي على الدولة معرفة الحقيقة وكشف مصير ابنائهم: هل هم احياء ام اموات؟ اين هم محتجزون؟ وان تمارس صلاحياتها وتستخدم كل الوسائل لاسترداد ابنائها الموجودين في حالات غير قانونية".

ويقول غازي عاد: "مطلبنا الاساسي هو الاعتراف، ثم الاعتراف، ثم الاعتراف بوجود هذا الملف، ثم تطبيق القوانين المرعية الاجراء".

التوفية البدعة

وما زاد الطين بلة هو الطلب من اهالي الجنود المفقودين، اتمام المعاملات لتوفية ابنائهم، تنفيذاً لقانون الموظفين الذي يعتبر ميتاً كل شخص انقطعت اخباره مدة عشر سنوات، اضافة الى قرار لجنة الاستقصاء والتحري التي الفها رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص في كانون الثاني من العام الجاري، وتقرر بنتيجتها اعتبار كل من فقدت آثاره منذ اربع سنوات وما فوق بمثابة المتوفى. وبهذه الطريقة يعتبر الجندي شهيداً، ويحق للأهل الافادة من تعويضاته على هذا الاساس. وهنا جن جنون الاهالي ورفضوا توفية اولادهم رفضاً قاطعاً.

اضافة الى تجاهل قضيتهم وعدم الاعتراف بما يواجه اهالي المعتقلين في السجون السورية، وفق ما يؤكدونه، "ضغوطاً كثيرة تتمثل في تهديدات يتعرضون لها، ولاستدعائهم الى التحقيق، ومنعهم من التجمع والتظاهر والتعبير عن الرأي، ومراقبة هواتفهم، اضافة الى تجاهل وسائل الاعلام الكلي لقضيتهم. كما يرفض اي من السياسيين والرسميين التضامن معنا، خلافاً لما يفعلون مع المعتقلين في السجون الاسرائيلية. بينما الدولة اللبنانية عينها تساعد وتقدم كل التسهيلات الادارية والقانونية والقضائية والسفر والانتقال وغيره للأسرى في اسرائيل وأهاليهم... القضية ليست سياسية، ووالدة سمير القنطار لا تختلف في معاناتها عن والدة جهاد عيد".

وتلفت الامهات بحرقة ومرارة الى الفارق ايضاً في المعاملة بين المحتجزين في سوريا واسرائيل "فهذه الاخيرة، وهي دولة عدوة، تعترف بوجود المعتقلين لديها وأعطت اسماءهم، وتسمح لأهلهم بزيارتهم والاطمئنان اليهم، والصليب الاحمر الدولي يزورهم ويعاينهم طبياً وينقل الرسائل منهم واليهم، وللمعتقلين الحق في الخروج من زنزاناتهم ورؤية الشمس... بينما سوريا، البلد الشقيق، لا نعرف مصير ابنائنا فيها هل هم احياء ام اموات؟ ويبتزوننا معنوياً ومادياً ومن دون فائدة، ومن يسمح لها بزيارة ابنها فبطريقة مذلة ومهينة. لماذا؟".

وبعد سنوات من الخوف والترهيب، وبدعم من جمعيات حقوق الانسان، قررت الامهات التحرك العلني وأسسن في ١٩٩٧ "لجنة امهات المعتقلين في السجون السورية" وحاولن التظاهر والتجمع مراراً، وفي كل مرة كانت القوى الامنية تعمد الى تفريقهن، وسافرت ممثلات عنهن الى فرنسا والولايات المتحدة وشاركن في مؤتمرات عالمية لمنظمات حقوق الانسان وجمعيتها في الامم المتحدة، وبفضل هذا التحرك قامت هذه الدول والمنظمات بممارسة ضغوط دولية على سوريا اسفرت في مرحلة اولى عن اطلاق دفعة من المعتقلين في السجون السورية عام ١٩٩٨، وفق ما تؤكده رئيسة اللجنة صونيا عيد، و"سنستمر حتى الكشف عن مصير كل ابنائنا، مهما كان الثمن".

وتروي السيدة عيد انها "بعد طلبات عدة قابلت مرجعاً كبيراً وسلمته لائحة بأسماء المعتقلين في السجون السورية من عسكريين ومدنيين، وملفاً كاملاً عن قضيتهم"، لكن المرجع اجابها: "سأعمل على قضيتك الشخصية فقط، لأن المعلومات التي املكها تنفي وجود اي شخص آخر في سوريا". واضافت: "طلب اليّ كتابة رسالة عن ابني قائلاً انه سيجيبني خلال اسبوعين. وبعد نحو اسبوع اتصل اشخاص بالشخص الذي اعطانا معلومات عن وجود ابني حياً، وبقي مصراً على روايته. وبعد اسبوعين عاودت انا الاتصال بدائرة المرجع للحصول على النتائج فصاروا يؤجلون الرد من اسبوع الى اسبوع، ويحيلونني من مكتب الى آخر حيث توقفت".

دموع على دولة متقاعسة

الواقع المرير الذي تتعامى عنه الدولة تجسده القصص المآسي التي يعيشها اهالي المعتقلين، فالى الحيرة والعذاب والالم التي ترمي قلوبهم يتعرض هؤلاء، ولا سيما الامهات، للابتزاز.

وتقول صونيا عيد والدة الجندي جهاد عيد: "تصل المبالغ التي دفعناها في سوريا الى عشرات الوف الدولارات ما عدا الهدايا الاخرى الثمينة، اضافة الى الملابس والاطعمة وصناديق الويسكي والسجائر وغيرها. حتى ان بعض الامهات بعن مصاغهن او رهنه في مقابل الامل برؤية فلذات اكبادهن، لكن من دون طائل".

وتروي فيوليت ناصيف والدة العريف المعتقل جان ناصيف انها توجهت "مرتين برفقة صونيا لمقابلة الرئيس بشار الاسد قبل توليه الرئاسة، وسلمت المسؤول عن مكتبه رسالة في شأن المعتقلين في السجون السورية. وبعد شهر اتصل بنا ضابط وطلب الينا التوجه الى مركز المخابرات في عنجر لحل مسألة اولادنا. وهناك تعرضنا لشتى انواع الشتائم والاهانات واتهمنا بالكذب. وعندما لم اعد اتحمل صرخت في وجهه: لسنا كذابين، لقد رأينا اولادنا عندكم، ونريدهم".

اما نوال طانيوس فتزور شقيقها الياس لطف الله طانيوس، من قوى الامن الداخلي والمحكوم بعشر سنوات في سجن صيدنايا. كانت تزوره كل ثلاثة اشهر مرة بموجب اذن زيارة. وفجأة منعت عن زيارته مدة عام، حتى كانت المرة الاخيرة قبل وفاة الرئيس حافظ الاسد باسبوع. ومن حينه لم تره. كذلك حال جانيت ديب التي تزور شقيقها جميل المخطوف من محله لبيع الغاز في الدورة منذ ١٩٩٣/٧/٧ والمسجون في صيدنايا بتهمة التعامل مع اسرائيل. لكن منذ مدة، كما تقول جانيت، "تغيرت الاوضاع، اذ يجري تقديم طلب الاذن للزيارة بواسطة البريد، وعند مجيء الجواب، يذهب الاهل الى عنجر للتحقيق معهم قبل الزيارة".

على مدى سنوات كانوا يدّعون ان هاشم منقارة غير موجود، ومنذ ثلاثة اسابيع عاد الى طرابلس. اما عادل عاجوري الذي انكروا قضيته سنوات، فعاد جثة الى مستشفى الحايك، و"عندما حاولنا التقدم بشكوى الى النيابة العامة بوصول الجثة الى الطوارئ واجراء تحقيق حول الوفاة وسببها وزمانها رفضت النيابة العامة استقبال الشكوى. انها عملية ترهيب" كما يقول جورج حداد.

ولا تزال الدولة تصر على عدم وجو معتقلين في سوريا! من هنا ربما ما ورد في نداء المطارنة الاخير: "وكثيرون هم اللبنانيين القابعون منذ سنوات في السجون الاسرائيلية والسورية، وقد اعطوا ارقاما بدلا من اسمائهم، واذا ذهب احد للسؤال عنهم كان الجواب: ان صاحب هذا الاسم غير موجود".

فالى متى ستستمر هذه المأساة؟ اما آن لهذا العذاب ان ينتهي؟

... واسئلة اخرى اعمق وجعا برسم ضمير المسؤولين.

العدد مجهول!

عدد المعتقلين في السجون السورية لا يمكن تحديده بدقة علما ان تقرير عام ٢٠٠٠ الصادر عن "منظمة العفو الدولية" يشير الى ٢٢٠ حالة مسجلة لديها. مع الاشارة الى انه من بين الـ١٢١ شخصا الذين تم الافراج عنهم في ٥ آذار ١٩٩٨ كان هناك ٤ فقط من المسجلين في لوائح المنظمة هم: كيتل الحايك، هاني شعيب، جورجيت طنوس وجورج سركيس. وهذا يعني ان عدد اللبنانيين المعتقلين في السجون السورية يفوق بنسبة كبيرة الارقام المعروفة والمعلنة حتى الآن.

في ٢٤ تشرين الاول ١٩٩٦ اعلن الرئيس الياس الهراوي امام حشد طلابي وجود "٢١٠ معتقلين لبنانيين في سوريا، بينهم مئتا مسلم وعشرة مسيحيين". وفي ٢٧ شباط ١٩٩٨ قال كميل الرامي، الذي كان يحاكم في قضية اغتيال الرئيس رشيد كرامي - وكان قد خطف عام ١٩٨٨ وافرج عنه عام ١٩٩٢ - : "كنت مسجونا في سوريا وكان معي ٣١ عسكريا لبنانيا بينهم ضباط". وعام ١٩٩٨ اصدر الرئيس الراحل حافظ الاسد قرارا باطلاق ١٣٠ موقوفا لبنانيا والاحتفاظ بـ٢٥ آخرين دينوا بتهمة التجسس لمصلحة اسرائيل وصدرت أحكام في حقهم وتم الافراج فقط عن ١٢١. فأين الباقون؟

المشكلة الكبرى التي تقض مضاجع اهالي المعتقلين وتزيد من معاناتهم وتعقّد قضيتهم هي عدم اعتراف الحكومتين اللبنانية والسورية بوجود مشكلة أصلا، وتقاعس الدولة اللبنانية عن البحث والتحري في مسألة الاختفاء القسري لعدد كبير من المواطنين اللبنانيين. ورغم اعتراف كل من الرئيسين الهراوي والاسد بوجود معتقلين، لا بل تحديد أعدادهم، ورغم قيام بعض الاهالي بزيارة أبنائهم في تلك السجون، يصر المسؤولون في البلدين على انكار الواقع. فأي عقل أو منطق يقبلان بالامر؟ نفهم أن ترفض

معاهدة الاخوة لا تجيز للسوريين توقيف لبنانيين

الاهالي في مكاتب "النهار". (ساكو بيكاريان)

جانيت ديب: الزيارة بعد التحقيق.

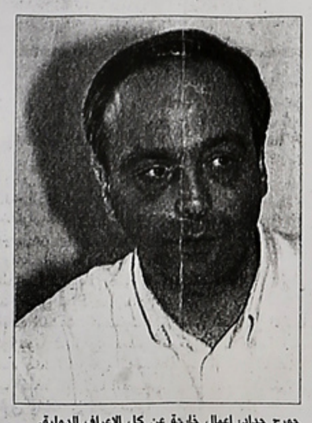

رئيسة لجنة الامهات صونيا عيد.

جورج حداد: اعمال خارجة عن كل الاعراف الدولية.

جانيت ناصيف: يبتزوننا ويهينوننا.

نوال طانيوس: استرجعوا المسدس وتناسوا صاحبه!

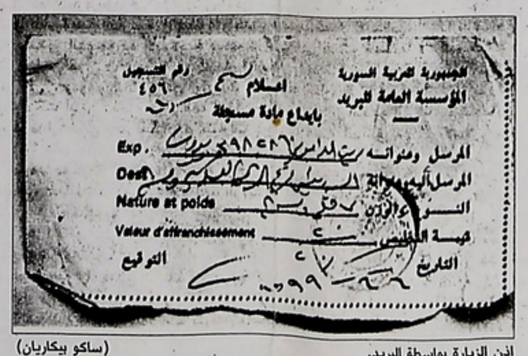

اذن الزيارة بواسطة البريد. (ساكو بيكاريان)